محليات

ظاهرة جديدة... للتهرب من عقود الإيجار

رهن العقارات المؤجرة لقاء مبالغ مالية متفق عليها..

| محمد منار حميجو

كشف المحامي العام الأول بحلب إبراهيم هلال أنه انتشر في الآونة الأخيرة ما يعرف بالرهنية بين المستأجر والمؤجر وذلك بأن المستأجر يدفع ربع مبلغ العقار الذي يريد أن يستأجره للمالك للسكنى فيه أو الانتفاع به مقابل أن يستثمر المالك المبلغ مدة الإيجار.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أوضح هلال أن هذا الأمر يعتبر مشروعاً في القانون مشيراً إلى أن هناك الكثير من الحالات التي تسجل أمام القضاء وهو ما يسمى تثبيت الرهن معتبراً أن هذه الخطة بديلة عن عقود الإيجار التي تبرم بين المستأجر والمؤجر ولاسيما أن هناك الكثير من حالات الاستغلال من المؤجرين في رفع عقود الإيجار مستغلين حاجة الناس.

وكشفت إحصائيات قضائية أن عدد الدعاوى المتعلقة بعقود الإيجار بلغ في سورية نحو ١٥ ألف دعوى معظمها في دمشق وريفيها وحلب مشيرة إلى انتشار ظاهرة عدم تسجيل الأجر الحقيقي للعقار في العقد ما يدفع المستأجر إلى التملص من الآخر الحقيقي ودفع المبلغ الموضوع في عقد الإيجار وبالتالي يضطر المؤجر إلى رفع دعوى أمام القضاء لإثبات الأجر الحقيقي.

وبيّن هلال أن انتشار ظاهرة وضع السعر البديل في العقد يعود إلى تهرب المؤجر من دفع الضريبة الذي فرضها القانون ولذلك فإنه يقع ضحية تهربه بإنكار المستأجر للسعر الحقيقي ضارباً مثلاً أن المؤجر يضع أحياناً مبلغ ٥ آلاف ليرة في العقد بينما السعر الحقيقي ٥٠ ألفاً ليتهرب من دفع الضريبة.

ولفت هلال إلى أن محكمة الصلح المدنية هي المسؤولة عن النظر في هذه الدعاوى وينقض قرارها أمام محكمة النقض معتبراً أن القضاء يتخذ جميع الإجراءات للحد من هذه الظاهرة.

وأشار هلال إلى أن استغلال المؤجر للمستأجرين يدفعهم للتصرف بهذه الطريقة غير المقبولة معرباً عن استغرابه من تصرف المؤجرين بعدم تسجيلهم للسعر الحقيقي في العقد في وقت أن المستأجر لم يقدم أي ضمان يكفل حق المؤجر في حال لم يعترف بسعر الإيجار.

> هلال لـ«الوطن»: المؤجر يستثمر مبلغ الرهن ويرجعه للمستأجر بعد خروجه من العقار

وأكد هلال أن الإيجارات أصبحت مرتفعة وأن المواطنين يعانون من هذا الأمر كثيراً إلا أن القانون لم يمنع هذا الأمر بحكم أن العقد يكون بالتوافق بين الطرفين موضحاً أن مهمة القضاء النظر في النزاع الحاصل بين المؤجر والمستأجر.

واعتبر هلال أن طلبات المؤجرين في الكثير من الأحيان تكون غير مقبولة وذلك أحياناً يطلبون مبالغ كبيرة يدفعها المستأجر دفعة واحدة وفي الكثير من الأحيان لا تتوافر لدى المستأجرين وهذا فيه نوع من الاستغلال.

وأصدر الرئيس بشار الأسد قانوناً جديداً خاصاً بإيجارات العقارات والذي فرض ضريبة ٥ بالمئة بكل عقار يعد للسكن و٢٠ بالمئة للأثاث الموجود فيه ما يدفع الكثير من المؤجرين لوضع أسعار غير حقيقية في عقود الإيجار للتهرب من هذه الضريبة.

وأكد مصدر قضائي أن هذا القانون سيحد كثيراً من مثل هذه الحالات عبر الإجراءات المتخذة مؤكداً أن القانون وضع وفق المعايير العالمية وبما يتوافق مع الحالة الراهنة.

وانتقد حقوقيون بعض المواد الواردة بالقانون وخاصة فيما يتعلق بالمادة الخاصة بدفع المستأجر لـ١٠ بالمئة من قيمة العقار للمالك في حال تنازل عنه لمستأجر آخر معتبرين أن هذه المادة تظلم المستأجر وتنصف المؤجر.

وأكدوا أن إنصاف الطرفين يكون بتخفيض النسبة السالفة الذكر إلى ٢ بالمئة بحيث لا يتأثر المستأجر ولا المؤجر.

٨ آلاف ضبط تمويني في ريف دمشق

إغلاق ١٣٥ فعالية والمصادرات بالملايين وإحالة ٨٤ شخصاً على القضاء موجوداً

| محمود الصالح

بلغ عدد الضبوط التموينية في محافظة ريف دمشق خلال الفترة الماضية من العام الحالي أكثر من ٨٠٠٠ ضبط منها ٥٦٠٠ ضبط عدلي و٢٤٠٠ عينة مختلفة صرح بذلك لـ«الوطن» مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في ريف دمشق لؤي السالم وأضاف: تأكيداً على دور الرقابة التموينية في ضبط الأسواق ومنع الاحتكار واستغلال المواطنين تواصل دوريات حماية المستهلك عملها في جميع أنحاء ريف محافظة دمشق من خلال برنامج يومي يتضمن الجولات على الفعاليات الاقتصادية والتجارية وكذلك الاستجابة الفورية للشكاوى المقدمة من الإخوة المواطنين من خلال الاتصال على رقم الشكاوى ١٢٠ وقد تم إغلاق ١٣٥ فعالية خلال الفترة الماضية بسبب ارتكابها مخالفات جسيمة.

وشملت معامل ومستودعات للبضائع ومحطات للوقود وحجز سيارات لتوزيع المحروقات ومواد غذائية ومحال لبيع اللحوم ومحال تجارية أخرى. كما تمت إحالة ٨٤ شخصاً إلى القضاء موجوداً نتيجة ارتكابهم مخالفات تصنف بأنها من المخالفات الجسيمة لذلك رد عليها القانون بإجراء رادع للحد من ارتكابها وذلك بإحالة مرتكبها إلى القضاء موجوداً. وفيما يتعلق بمحطات الوقود تم تنظيم ٢٣٥ ضبطاً بحق هذه المحطات وكذلك موزعو المحروقات بخصوص النقص بالكيل والغش والتلاعب بالعداد والبيع بسعر زائد والاتجار بالمحروقات في السوق السوداء وعدم وجود بيانات على سيارات توزيع المحروقات، وأكد السالم أن هناك متابعة مكثفة في ريف دمشق لوضع المخابز وتم تنظيم ١٨٥ ضبطاً بمخالفات في هذه المخابز تتعلق بنقص الوزن وسوء صناعة الرغيف والبيع بسعر زائد.

كما تم تنظيم ٣٥ ضبطاً بحق بائعي الخبز لقيامهم بالاتجار بهذه المادة في السوق السوداء والبيع من دون الحصول على موافقة رسمية بالبيع، أما بالنسبة لضبط وسائط النقل فبين أنه تم تنظيم ٧١٥ مخالفة بحق وسائط النقل العامة لعدم الإعلان عن أسعار بدل خدمات نقل الركاب وتقاضي زيادة على أجور النقل.

وأيضاً تم تنظيم ضبوط بحق بائعي مادة الغاز المنزلي بلغت ١٥٤ ضبطاً بسبب الاتجار بالمادة وتقاضي أسعار زائدة وتابعت المديرية موضوع الدقيق التمويني بهدف القضاء على ظاهرة الاتجار به ونظمت ٣٦ ضبطاً بحق المتاجرين بهذا الدقيق المدعوم من الدولة، وبهدف الحفاظ على صحة المواطن وحمايته من المواد المغشوشة والمنتهية الصلاحية قامت عناصر الحماية بتنظيم ٣٤٠ ضبطاً بحق باعة المواد منتهية الصلاحية ومن قاموا بالغش والتدليس في البضائع وعدم وجود مواصفات للمواد الاستهلاكية وفيما يتعلق بالمخالفات الجسيمة للعينات المسحوبة من الأسواق تم تنظيم ضبوط لهذه العينات بلغت ٣٧٥ عينة مخالفة مخالفات جسيمة.

> السالم: ٣٧٥ مخالفة جسيمة لعينات مسحوبة من الأسواق
> توفير ١٢٥٠ طناً من الدقيق التمويني نتيجة ضبوط المخابز

وعن مصير هذه المواد التي تم ضبطها أوضح السالم أنه تمت مصادرة ٢٥ ألف لتر من المحروقات منها بنزين ومازوت وتم إيداعها لدى محطات القطاع العام وتحويل قيمها أصولاً إلى الخزينة العامة للدولة وكذلك مصادرة ١٦ ألف كغ من مشتقات الألبان والأجبان والحليب وتحويل الصالح منها إلى الجمعيات الخيرية ومؤسسات التدخل الإيجابي ومصادرة ٤٠٠ أسطوانة غاز وتسليمها إلى فرع سادكوب وتسليم قيمها إلى خزانة الدولة.

وكذلك خمسة أطنان من زيت الزيتون منها ما تم إتلافه إذا كان غير قابل للاستهلاك أو تحويله إلى معامل الصابون ومصادرة ٣,٥ أطنان من الأسماك وتحويل الصالح منها للاستهلاك إلى الجمعيات الخيرية وإتلاف الفاسد منها أصولاً.

كما قامت دوريات حماية المستهلك بمصادرة ٦٠ طناً من الدقيق من مستودعات ومعامل الأغذية وتحويلها إلى المطاحن ومصادرة وإتلاف ٣٠٠ طرد من مياه معدنية مغشوشة وأكثر من ١٥٠ طناً من المواد الغذائية المختلفة التي يتم تحويل قيمها إلى خزينة الدولة أو إلى الجمعيات الخيرية في المحافظة.

وعن الوفر الذي تحقق جراء ضبط الدقيق التمويني أكد السالم أنه هناك وفر في ريف دمشق يقدر بنحو ١٢٥٠ طناً من الدقيق تحقق خلال الفترة الماضية نتيجة عمليات متابعة وضبط المخابز في ريف المحافظة ودعا في ختام تصريحه إلى مزيد من تعاون المواطنين من خلال عدم التردد في الاتصال بدائرة حماية المستهلك في حال التعرض لأي غبن أو غش من التجار أو المحال بهدف العمل على ضبط الأسواق وقمع المخالفات التي يقوم بها أصحاب النفوس الضعيفة من تجار الأزمة.

جمعية حماية المستهلك: تآكل دخل الفرد بنسبة ٨٠٪ خلال سنوات الأزمة

| ميليا عبد اللطيف

أكدّ الدكتور جمال السطل أمين سر جمعية حماية المستهلك لـ«الوطن» أن دخل الفرد تآكل بنسبة ٨٠٪ من بداية عام ٢٠١١، حيث انخفضت القدرة الشرائية للفرد بشكل كبير جداً، مبيناً أن الأسرة التي تتكون من أربعة أشخاص يجب ألا يقل دخلها عن ٧٥ ألف شهريا لتعيش بالحد الأدنى فقط، في حين أن الرواتب والأجور للمواطنين متدنية جداً مقارنة بغلاء المعيشة ولاسيما في الوقت الراهن، ناهيك عن تسديد البعض منهم إيجار البيت الذي يصل قيمة إيجاره في بعض المناطق إلى ٣٥ ألف ليرة شهريا، لتصبح الفجوة كبيرة بين الدخل والإنفاق.

ولفت السطل إلى أن ارتفاع سعر الصرف هو جزء من أسباب ارتفاع أسعار المواد والسلع، لكنه ليس السبب الأساسي وإنما وجود بعض التجار الفاسدين الذين يرفعون الأسعار بنسب أعلى بكثير من ارتفاع سعر الصرف، مشيراً أن المستهلك لم يعد قادراً على تحمل أسعار السلع المرتفعة، ولم يعد باستطاعته توفير سلته الغذائية بالنسبة لدخله المتواضع الذي تناقص بشكل كبير، فكيف له إذاً أن يدبر معيشته لنهاية الشهر، علماً أن الراتب قد ينفق في الأسبوع الأول من الشهر، وهناك البعض غير موظفين لتكون بذلك حالة هؤلاء أكثر مرارة من غيرهم، انطلاقاً من ذلك يجب خلق حلول للمستهلك ولو بالحد الأدنى من الجهات المعنية لتأمين قوته اليومي منها توفير سلة غذائية للمواطنين ولاسيما ذوي الدخل المحدود منهم عن طريق مؤسسات التدخل الإيجابي بأسعار مناسبة لدخله المتواضع لأن وجود مثل تلك السلة يمكن لها أن تحل ولو جزءاً بسيطاً من المشكلة، وهناك الكثير من المواطنين لم يعد بإمكانهم حتى الحصول على مادة السكر المقنن، علماً أن هناك العديد من المواد الأساسية المقننة لذلك يضطر المواطن لشرائها من السوق، مؤكداً أن الحل لا يمكن أن يكون بزيادة الرواتب لأن زيادتها بحد ذاتها من شأنها إحداث تضخم من جديد.

وأشار السطل إلى ضرورة تشديد الرقابة على من يغالي في الأسعار ويتلاعب بلقمة عيش المواطن، وأيضاً ممارسة الجهات الرقابية دورها على أكمل وجه، مع تأكيد إنزال عقوبات شديدة بحق المخالفين، علما أنه ونتيجة الهجرة المتزايدة للخارج انخفض عدد السكان الموجودين حالياً لذلك من المفترض أن تكون مسألة تأمين الاحتياجات الأساسية بأسعار مناسبة أصبحت أكثر مرونة وسرعة.

وختم أمين سر جمعية حماية المستهلك بالقول: إن دورهم في هذا الموضوع تثقيفي توعوي، إضافة إلى إيصال شكاوى المواطنين للجهات المعنية، وإن الجمعية لا تملك سلطة اتخاذ القرار في أي موضوع، وإنما أحياناً المشاركة في الرأي فقط من دون التفرد باتخاذ أي إجراء أو قرار.

«تشرين» تسعى لتأمين باصات للطلبة داخل الحرم الجامعي

| اللاذقية– عبير سمير محمود

لا يزال طلبة جامعة تشرين في كليات (التربية– الحقوق– الاقتصاد) وضمنهم طلبة التعليم المفتوح (رياض الأطفال– دراسات قانونية– إدارة أعمال– تأمين ومصارف) يتابعون مطلبهم القديم المتجدد مع كل عام دراسي بمطالبة الجهات المعنية –عبر صفحات «الوطن»– بتأمين وسائل نقل داخل الجامعة لبُعد هذه الكليات عن الباب الرئيسي للجامعة الذي يقصده معظمهم حين توجههم لوسائل النقل الخارجية التي تمر بمجملها من أوتستراد الجامعة، لتقول إيدما لـ«الوطن» أدرس منذ عامين بقسم رياض الأطفال، اضطر للسير نحو ساعة ونصف الساعة كذهاب وإياب بين باب الكلية والباب الرئيسي للجامعة لتقلني وسيلة النقل الخارجية وهو أمر متعب للغاية وخاصة عند نهاية الدوام الجامعي، بدورها تؤكد لين أن السير تحت أشعة الشمس صيفاً وبالبرد والمطر شتاء بهذه المسافة أمر متعب لكل الطلاب فلا يوجد نفق ولا أي مظلات إسمنتية للوقاية من المطر والشمس باتجاه كلية التربية كما هو الحال للوصول لباقي كليات الجامعة، من جانبه أكد أحمد – طالب بكلية الاقتصاد أن آلام المفاصل التي يعانيها منعته من حضور محاضراته اليومية بالكلية بسبب بُعد مبنى الكلية عن مدخل الجامعة من جهة باب أسبيرو حيث يقيم، لأن المسافة تتطلب منه السير مسافة ٢ كلم يومياً وهو أمر مستحيل بالنسبة لوضعه الصحي، متمنياً أن يتم تسيير باصات مأجورة مخصصة لنقل الطلاب داخل الجامعة.

كما أكد بعض طلبة كلية الحقوق أن المشي يومياً من أي مدخل للجامعة باتجاه الكلية أمر متعب يسبب هماً بالنسبة لهم مبينين أن «المشي بالمطر والشمس أصعب من بعض، لا في الصيف في شجرة نمشي تحتها ولا في الشتاء ممر مسقوف يحمينا من المطر، غير التعب الجسدي كل يوم ٣/١ ساعة بالروحة و٥/١ بعد التعب بالرجعة بين الكلية والباب الرئيسي».

نقلت «الوطن» متاعب ومطالب الطلبة لمدير شركة النقل الداخلي باللاذقية المهندس طلال حورية الذي أكد أن الشركة ليس لديها أي مشكلة بالتعاون مع الجامعة من خلال تأمين مسرب خاص للباصات لدخول الجامعة بخط مباشر ينقل الطلاب ضمن الحرم الجامعي.

من جانبه أكد رئيس جامعة تشرين الدكتور هاني شعبان بتصريح خاص لـ«الوطن» أن الجامعة مستعدّة للتعاون مع شركة النقل الداخلي، وستوكل النائب الإداري بالجامعة للتنسيق مع الشركة لاستئجار باصات لتسييرها ضمن الحرم الجامعي فقط، لتكون مخصصة لنقل الطلاب بمواعيد محددة بين جميع كليات الجامعة وعلى مدار أيام الأسبوع بما فيها يوما الجمعة والسبت لطلاب التعليم المفتوح، مضيفاً إن إدارة الجامعة تسعى لتأمين راحة الطالب من جميع النواحي بما فيها وسائل النقل، وأي وسيلة تخدم الطلبة لن تتردد الإدارة بتوفيرها لهم قدر المستطاع.

الموارد المائية تمول مشروعاً بقيمة ١٠٨ ملايين لرفع الضرر عن أهالي رساس وكناكر

| السويداء-عبير صيموعة

باتت محطة المعالجة التي أبصرت خطواتها التنفيذية النور منذ ٥ سنوات بمنزلة المطلب الملح لأهالي قريتي رساس وكناكر ولاسيما بعد أن أصبحت مياه الصرف الصحي المنحدرة ضمن الخطوط القديمة للقرية تشكل ضغطاً مائياً على هذه الخطوط خاصة أيام الشتاء الأمر الذي أدى إلى فيضان المياه الآسنة إلى الأراضي والبيوت السكنية والأهم والأخطر من ذلك وجهة تلك المياه إلى سد سهوة بلاطة وما زاد الطين بلة وجود حي من أحياء قرية رساس والذي يوجد به ما يزيد على ١٠٠ منزل من دون خطوط للصرف الصحي الأمر الذي دفع القاطنين هناك لاستخدام الجور الفنية ونظراً لعدم نفوذية الأرض هناك بدأت المياه بالطوفان خارج هذه الجور ما تسبب في تلوث التربة والمياه إضافة إلى أنها باتت تشكل خطراً على آبار مياه الشرب الكائنة بالقرب من هذه الجور.

ولرفع خطر التلوث أشار رئيس بلدية رساس موفق خليفة إلى أنه تم تسطير مقترح للشركة العامة للصرف الصحي في المحافظة لتنفيذ خط رديف للخط القديم وربطه مع المصبات الواصلة إلى محطة المعالجة حيث تبلغ التكلفة المالية لهذا المشروع نحو ١٠٨ ملايين ل. س مشيراً إلى أن وزارة الموارد المائية وافقت على المشروع وهو وارد في خطة الوزارة لعام ٢٠١٥ كما قامت الشركة برفع مذكرة تفصيلية للوزارة لتنفيذ خط رئيسي للصرف الصحي يخدم الحي الجنوبي على أن يتم ربطه بمحطة المعالجة لمحور الكفر –رساس –سهوة بلاطة حيث يبلغ طول الخط نحو ٥ كم وتكمن أهمية هذا الخط أولاً برفع التلوث عن آبار مياه الشرب الموجودة بالقرب من الجور الفنية وتحسين الواقع البيئي لسكان الحي الجنوبي والغربي في البلدة.

وأشار خليفة إلى أن بلدة رساس لم تكن المتضرر الوحيد من فيضان مياه الصرف الصحي من الخطوط القديمة بل تعدتها إلى قرية كناكر التي تجمعت بها المياه الآسنة مشكلة سبخات حيث عمدت البلدية في حل إسعافي (لم يكن كافياً) إلى ردم السبخات المشكلة من فيضان تلك المياه والإبقاء على مجرى مياه جار لتخفيف الضرر موضحاً أن البلدية وافقت على إنشاء قناة ترابية مكشوفة للمياه المعالجة وصب خط الفائض فيها حيث بدأت بإجراءات استملاك موقع محطة المعالجة المدمجة وذلك بناء على طلب وزارة الموارد المائية علماً أن التمويل سيكون من اعتمادات الوزارة لعام ٢٠١٥.

بطريركية أنطاكية تساعد طلاب درعا

| درعا – الوطن

تتعدد أوجه العمل الإغاثي وتتنوع ومن جوانبه المهمة الإسهام في إعادة الأبناء إلى مكانهم الطبيعي ألا وهو مقاعد الدراسة وفي هذا الإطار تدخل بقوة دائرة العلاقات المسكونية والتنمية في بطريركية أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس عبر مجموعة من النشاطات والبرامج التي تستهدف أعداداً كبيرة من طلاب مدارس محافظة درعا، وذكر المهندس بشار شديد بدمشق مدير مركز الرعاية الاجتماعية في فرع الدائرة بالمنطقة الجنوبية أنه تم استهداف ٣٠٤٦ تلميذاً بدورات للمتسربين ولمن يعانون ضعفاً في مستوى التحصيل الدراسي وبأندية صيفية تعليمية ترفيهية عامة، وضمن هذا البرنامج هناك حالياً دورة في مدرسة آذار للتعليم الأساسي بمدينة درعا تشمل ١٥٠ تلميذاً يتم إعطاء دروس لهم خارج أوقات الدوام في مواد الرياضيات والعربي والإنكليزي بعد سبر مستواهم والتبين من ضعفهم الشديد وحاجتهم إلى الدعم التعليمي، كما أقيمت دورات تقوية للثالث الثانوي بفروعه والتاسع شملت ٧٣٥ طالباً في كل من درعا وإزرع وقرفا لتحسين مستواهم التعليمي وتحصيلهم في نيل الشهادة الثانوية والأساسية وتخفيف العبء المادي عن الأهل، واستهدف ٩١٩ طالباً بندوات خاصة بالنظافة والوقاية من الأمراض السارية والمعدية و١٥٠ تلميذاً بالتوعية البيئية من خلال فعاليات ميدانية منها حملة نظافة في كليات درعا وتشذيب أشجار وغيرها، واستهداف ٨٩ شخصاً من ذوي الاحتياجات الخاصة بدورات حول صعوبات النطق والتعلم بهدف دمجهم في محيطهم، و٣٣١٦ طفلاً ببرنامج دعم نفسي أولي لإخراجهم من حالة الضغط التي يعيشونها ضمن الظروف الراهنة وإعادة البسمة إلى شفاههم، وأشار م. شديد إلى توزيع ١٠٠٢٨ حقيبة مدرسية كحافز مشجع على الالتحاق بالمدرسة وتخفيف العبء المادي عن الأسر و١٦٩٤٠ حصة فردية وصحية و١٢٠٠ مروحة شحن للمدارس و٥٧٠٥ أبيال ضوئية و٢٠٧٠ مقعداً مدرسياً و١٠٠ طاولة مدرسية إضافة إلى ترميم ١٠ مدارس في مدينتي درعا وإزرع وترميم ٣٣ دورة مياه في المدينتين المذكورتين وفي خبب وبصير.

تجدر الإشارة إلى أن الأزمة أثرت سلباً في تسرب العديد من تلاميذ المدارس وضعف مستوياتهم، ولتدارك ذلك ودرء مخاطره مستقبلاً ينبغي تضافر جهود جميع الجهات الرسمية والمنظمات الدولية وجهات المجتمع المدني والأهلي من أجل إعادة جميع المتسربين إلى مقاعد الدراسة وتعويض ما فاتهم، وتجاوز الضعف الحاصل في مستويات بعض التلاميذ في مختلف الصفوف الدراسية.

كهرباء حماة: نسبة الجباية من المواطنين أكثر من الحكومة

| حماة- محمد أحمد خبازي

أكد معاون المدير العام لكهرباء حماة المهندس دريد البرازي، أن الشركة تحارب الاستجرار غير المشروع للطاقة الكهربائية، من خلال تسيير دوريات نهارية ومسائية، من عناصر الضابطة العدلية، وخاصة في المناطق الآمنة، وقد تم تنظيم ١٩٩٥ ضبطاً منذ بداية العام، بحق المخالفين والمعتدين على الشبكة العامة والمتلاعبين بالعدادات بقصد الاستجرار غير المشروع، ويتم تقدير قيمة المقطوعيات اللازمة بحقهم، وتحال الضبوط إلى القضاء المختص لينال المخالفون جزاءهم العادل.

وعن نسبة الجباية قال: يبلغ عدد مشتركي القطاع العام ٨٠٣٧ مشتركاً وفي القطاع الخاص ٤٤٨٠٣٩ مشتركاً في المحافظة، وبلغت نسبة الجباية في العام الماضي ٣٥٪ في القطاع العام و٥٠ ٪ في القطاع الخاص، أما بالنسبة لإصدارات الجباية للعام ٢٠١٥ فبلغت ٣١٪ للقطاع العام و٦٦٪ للقطاع الخاص.

وأما عن خسائر الشركة خلال السنوات المنصرمة قال: بلغت الخسائر المادية التي لحقت بقطاع الكهرباء في المحافظة خلال عمر الأزمة ٥ مليارات و٣٠٠ مليون ل.س، وأثبت عمال الكهرباء في المحافظة أنهم رديف حقيقي لقواتنا المسلحة وعون لهم في التصدي للمؤامرة التي تستهدف وطننا الحبيب، وقدموا الغالي والنفيس، لإصلاح ما تم تخريبه وإعادة التيار الكهربائي للمواطنين، فكانوا على خطوط التماس واستشهد منهم ١٣ عاملاً أثناء قيامهم بواجبهم في إعادة تأهيل وشد الشبكات التي طالتها وعبثت بها يد العصابات المسلحة.

وعن المشاريع الجديدة قال: هناك عدة مشاريع سيتم تنفيذها في مدينة حماة، أهمها مشروع حي التعاونية (استبدال شبكات كهربائية توتر منخفض) من هوائية إلى أرضية من أجل تحسين الوضع الكهربائي، إضافة إلى تنفيذ شبكة توتر متوسط لمصلحة مديرية الهاتف، وتنفيذ شبكة توتر متوسط في حين عين اللوزة، وسيتم العمل على تنفيذ مشروع توتر منخفض من هوائي إلى أرضي في مدينة صوران مع العلم أن أعمال الصيانة والاستبدال لما تزل مستمرة في جميع المناطق، وهذه المشاريع تبلغ تكلفتها ٢٥ مليون ل.س.

وعن الصعوبات التي تواجه عمل الشركة قال: هناك صعوبات عديدة نعاني منها أهمها: إعادة تأهيل الشبكات والمنظومة الكهربائية في بعض المناطق لأكثر من مرة بسبب الاعتداءات الجديدة والمستمرة من المجموعات المسلحة، ما يزيد من الأعباء المترتبة على الشركة (سواء الأعباء المالية أو نقص في المواد) ونقص الاعتمادات المخصصة فيما يتعلق بالصيانات والاستبدال وتحسين الوضع، والتأخير في تأمين بعض المواد الضرورية الكهربائية لأنها مستوردة من الخارج بسبب العقوبات الجائرة على بلدنا الحبيب، وقدم الآليات المتوافرة في الشركة والحاجة الماسة لآليات هندسية متطورة (روافع سلة وحفّارات) والتجاوزات والتعديات الواقعة على حرم التوتر ومطالبة الوحدات الإدارية بنقل خطوط التوتر، علماً أن جميع هذه المخالفات والتعديات تمت بعد إنشاء خطوط التوتر، والتعدي على الشبكة العامة والاستجرار غير المشروع للطاقة الكهربائية من ضعاف النفوس، وصعوبة تأمين موافقات من مجالس المدن والبلدات بتخصيص الشركة بأراضٍ لإشادة مراكز تحويل عليها في الوقت المناسب، وانقطاع شبكة النت ما يعوق أعمال الجباية.